الصباح الاقتصادية

AL-SABAH

No. 4652 | الأحد | 4 صفر 1445 هـ | 20 أغسطس 2023 م | السنة السادسة عشرة

www.alsabahpress.com Alsabah Media

التقرير أكد أن المستهدفات الخمسة لـ "رؤية الكويت 2035" هبطت اليوم إلى ما دون مستواها في بداية عام 2017

"الشال": آفتنا الكبرى هي الغياب التام للعمل المؤسسي المرتبط بمشروع الدولة المستدامة

استقرار الحكومات أمر مهم لكنها رؤى لا تزول بزوال الأشخاص بل يجب أن يتم تسليمها لمن هم أكثر كفاءة وحرصا لاستكمالها

حذر تقرير "الشال" المالي والاقتصادي لهذا الأسبوع، من "الغياب التام للعمل المؤسسي، أي العمل المرتبط بمشروع الدولة المستدامة"، لافتا إلى أن استقرار الإدارة العامة أو الحكومات أمر مهم، ولكنها رؤى لا تزول بزوال الأشخاص الذين قدموها، وإنما بتسليمها لمن هم أكثر كفاءة وحرصا من أجل استكمالها".

كما تحدث التقرير عن الضوابط المطلوبة، لإقرار قانون الدين العام. وتطرق أيضا إلى موضوعات وملفات أخرى، من بينها : أرباح الشركات المدرجة – النصف الأول 2023، ونتائج البنك التجاري الكويتي – النصف الأول 2023، إضافة إلى الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت.

وفي ما يلي تفاصيل ما أورده التقرير.

"رؤية الكويت 2035 – كويت جديدة"

في لقاء صحفي مع جريدة الرأي، ذكر نائب رئيس الوزراء وزير الاقتصاد ووزير المالية بالوكالة، بأن رؤية كويت 2035 لم تحقق شيئا ملموسا من أهدافها. ذلك نقد صحيح ومستحق، ولكنه دون الواقع، فالمستهدفات الخمسة للرؤية هبطت اليوم إلى ما دون مستواها في بداية عام 2017. المستهدفات التي تم استعراضها في مركز جابر الثقافي في يناير عام 2017، لم تأت عن قناعة، وإنما جاءت نتيجة خوف من تداعيات هبوط متصل في أسعار النفط منذ خريف عام 2014، اضطرت معه الكويت إلى الذهاب إلى أسواق المال العالمية من أجل الاقتراض مقابل تقديمها خطة إصلاح مالي واقتصادي، بعدها لم يتم الالتزام بأي من تلك المستهدفات على الإطلاق.

أولى المستهدفات هي "إدارة حكومية فاعلة"، ومنذ ذلك التاريخ تشكلت في الكويت 10 حكومات، والوزراء التسعة زائدا رئيس الوزراء ونوابه الذين استعرضوا تلك المستهدفات في يناير 2017، لم يعودوا ضمن الحكومات الأخيرة، أي أنه حتى استقرار الحكومات وليس فعاليتها، لم يتحقق. ثاني المستهدفات "اقتصاد متنوع مستدام وبيئة معيشية مستدامة"، والاقتصاد لا يزال يولد بنسبة 70 % من قطاع عام ضعيف الإنتاجية عالي التكلفة، وزادت نسبة العمالة المواطنة فيه لتبلغ 84 % من إجماليها، وهبطت لدى القطاع الخاص، ولا يزال النفط يمول 90 % من النفقات العامة، وارتفع الإنفاق العام من مستوى 20 مليار دينار كويتي إلى 26.3 مليار دينار كويتي ما بين موازنة ذلك العام والموازنة الحالية، وارتفعت النفقات الجارية ضمنه إلى نحو 90 %، وزادت طوابير الباحثين عن عمل، وأصبحت بيئة الأعمال طاردة للاستثمار المباشر المحلي والأجنبي، وكلها مضادات للاستدامة. المستهدف الثالث هو "تحقيق رعاية صحية عالية الجودة"، والإنفاق على الخدمات الصحية من أعلى مستويات الإنفاق في العالم، ولا يزال الهروب من تلك الخدمات إلى العلاج في الخارج الفاسد في معظمه، قائما، ولا يزال الهروب من الخدمات المجانية لمثل مشروع "عافية" وإضافاته قائما، ولا يزال الاختلال كبيرا بين نسبة المحسوبين من التقنيين على تلك الخدمات إلى غيرهم من الإداريين لصالح الفئة الأخيرة. والمستهدف الرابع "تأسيس بنية تحتية متطورة"، ومجرد عقد مقارنة بين المستوى والكلفة والمدى الزمني لإنجاز تلك البنى مقارنة بدول الجوار كافٍ للحكم على مدى تخلفها وفسادها، حتى أننا استدعينا سفراء دول لإعانتنا على إصلاح طرقنا، ولا زلنا عاجزين عن ردم حفرها. وخامسها "تعزيز رأس المال البشري الإبداعي"، وفي برامج الحكومات منذ ذلك الحين بند يقر بأن التعليم العام متخلف 4.8 سنة، والجامعة العامة الوحيدة خرجت من التصنيف، وهناك تهم غش طالت نحو 40 ألف متورط، والمخفي أعظم، ومعظم فرص العمل لمخرجات ذلك النظام اصطناعية وليست سوى بطالة مقنعة غير مستدامة.

وما حدث قد حدث، والإقرار به أمر طيب، ولكن، الإقرار بالفشل حدث سابقاً مع كل خطط التنمية التي سبقت تلك الرؤية، وقد يكون مصير رؤية 2024 – 2040 هو نفس المصير. فما يحدث في الكويت هو الغياب التام للعمل المؤسسي، أي العمل المرتبط بمشروع الدولة المستدامة، صحيح أن استقرار الإدارة العامة أو الحكومات أمر مهم، ولكنها رؤى لا تزول بزوال الأشخاص الذين قدموها، وإنما بتسليمها لمن هم أكثر كفاءة وحرص من أجل استكمالها.

الدين العام

في نفس اللقاء مع جريدة الرأي، يذكر نائب رئيس الوزراء المعني بالشأن الاقتصادي والمالي، ما معناه بأن الدين العام أداة تمويل ضرورية واللجوء إليه ضمن مستهدفات برنامج الحكومة لمواجهة احتياجاتها المالية. وذلك صحيح من الناحية النظرية، ولكنه محكوم بشرطين، الشرط الأول، مالي، وهو أن تقل تكلفة الحصول على التمويل عن ما تحققه الجهة المقترضة من عائد على استثماراتها. والشرط الثاني اقتصادي، وهو أن العائد من استخدامات تلك الأموال، إما أنه يحقق عائدا ماليا أعلى من تكلفته، أو أنه يحقق عائدا اقتصاديا بائنا، مثل خلق فرص عمل مواطنة مستدامة أو إنتاج سلعي أو خدمي متفوق نوعاً وسعراً، ذلك ليس حال الكويت تاريخاً وحاضراً.

وذكرنا في فقرة "رؤية الكويت 2035 – كويت جديدة" بأنها جاءت بعد لجوء الكويت للاقتراض من السوق العالمي، والواقع أن الفريق المالي الكويتي وبناء على طلب من المقرضين استعرض نوايا الإصلاح المالي والاقتصادي لهم، ونكث بكل وعوده. وفي 8 سنوات فقط، حققت الموازنة العامة عجزاً متراكماً بلغ نحو 41.8 مليار دينار كويتي، صاحبها استهلاك كامل سيولة صندوق الاحتياطي العام، وبحلول صيف 2020، صرح وزير المالية الكويتي آنذاك بأنه قد يعجز خلال شهرين عن سداد الرواتب والأجور، رغم وقف تحويل الـ 10 % من جملة الإيرادات العامة لصالح احتياطي الأجيال القادمة، ورغم بيع أصول محلية من الاحتياطي العام لاحتياطي الأجيال القادمة.

وفي الحاضر، ارتفعت النفقات العامة للسنة المالية الحالية 2023/2024 بنحو 11.7 % في سنة واحدة، والزيادة ذهبت إلى نفقات جارية رفعت من نسبتها إلى إجمالي النفقات العامة إلى سقف غير مسبوق، وبحدود 90 %. ورغم أن أهم أهداف برنامج الحكومة الحالية هو استدامة المالية العامة، إلا أن سيلا من مقترحات شعبوية من بعض النواب تعمل على توجيه ضربة قاضية لها. وذلك للأسف يجد منافسة وقدوة سلبية من فريق حكومي، فهناك وزراء يتكسبون شعبوياً من وعود وإقرار المكافآت والعطايا، والشق المالي خارج اختصاصهم، بينما تفترض الحوكمة أن لا يقدم أي وعداً أو اقتراح مالم يقره وزير المالية ووزير الاقتصاد.

وفي خلاصة، فإن الخلاف حول إقرار أو عدم إقرار قانون الدين العام، ليس خلافا على المبدأ، ولكنه خلاف حول الاستخدامات، فالتاريخ والحاضر يوحيان بأن استخدامات أي أموال تحصل عليها الحكومة، سوف تؤدي إلى تقويض احتمالات استدامة الاقتصاد واستدامة المالية العامة، وكلنا يعرف حجم المخاطر على استقرار البلد المترتبة على عدم استدامتهما.

أرباح الشركات المدرجة – النصف الأول 2023

بلغ عدد الشركات المدرجة التي أعلنت نتائجها المالية عن النصف الأول من السنة الحالية 143 شركة، أو نحو 95.3 % من عدد الشركات المدرجة البالغ 150 شركة، وذلك بعد استبعاد الشركات التي لم تعلن بعد عن نتائجها وتلك التي تختلف سنتها المالية. وحققت تلك الشركات صافي أرباح بنحو 1.409 مليار دينار كويتي، أي بنسبة ارتفاع بنحو 25.2 % عن مستوى أرباح النصف الأول من عام 2022 البالغة نحو 1.125 مليار دينار كويتي. بينما حقق الربع الثاني انخفاضاً بنحو 5.9– % في مستوى أرباحه مقارنة بمستوى أرباح نفس العينة للربع الأول من عام 2023، حيث حققت تلك الشركات نحو 683 مليون دينار كويتي للربع الثاني من العام الجاري، مقارنة بنحو 725.8 مليون دينار كويتي للربع الأول.

وزادت 6 قطاعات من أصل 13 قطاعاً نشطاً من مستوى ربحيتها عند مقارنة أدائها مع أداء النصف الأول من عام 2022، وانتقل قطاع وحيد من الخسائر إلى الربحية وقطاع آخر خفض من مستوى خسائره، بينما تراجعت أرباح 5 قطاعات. أفضلها أداءً مطلقاً كان قطاع البنوك الذي حقق أرباحاً بنحو 833.7 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 564.2 مليون دينار كويتي، أي بارتفاع مطلق بنحو 269.5 مليون دينار كويتي، وبعضه يعزى إلى نتائج استحواذ "بيتك" على "المتحد – البحرين" بإضافة أرباح الأخير وهو ما لم يكن له مقابل في النصف الأول من العام الفائت. ثانيها قطاع الاتصالات بتحقيقه أرباحاً بلغت نحو 191.9 مليون دينار كويتي مقابل نحو 133.4 مليون دينار كويتي، أي مرتفعة بنحو 58.5 مليون دينار كويتي. تلاهما في الارتفاع، قطاع الطاقة الذي انتقل من الخسائر إلى الربحية، فبعد تحقق خسائر بنحو 4.8 مليون دينار كويتي تحولت إلى أرباح بنحو 7 مليون دينار كويتي، بزيادة مطلقة بنحو 11.8 مليون دينار كويتي. وأكبر انخفاض في مستوى الأرباح كان من نصيب قطاع الخدمات المالية، فقد بلغت أرباحه نحو 127 مليون دينار كويتي نزولاً من مستوى 175 مليون دينار كويتي حققها في النصف الأول من العام الماضي، أي منخفضة بنحو 48 مليون دينار كويتي.

وتشير نتائج النصف الأول من العام الجاري إلى تحسن أداء 81 شركة مقارنة مع النصف الأول من عام 2022، من ضمنها زادت 59 شركة مستوى أرباحها و22 شركة إما تحولت إلى الربحية أو خفضت من مستوى خسائرها، أي أن 56.6 % من الشركات التي أعلنت نتائجها حققت تقدماً في الأداء. وحققت 62 شركة هبوطاً في مستوى أدائها، ضمنها 38 شركة انخفض مستوى أرباحها، بينما 24 شركة زادت من مستوى خسائرها أو انتقلت من الربحية إلى الخسائر. وفي قائمة أعلى الشركات الرابحة، حققت عشر شركات قيادية أرباحاً بنحو 1.019 مليار دينار كويتي، أو نحو 72.3 % من إجمالي الأرباح المطلقة لكل الشركات المعلنة. تصدرها "بيت التمويل الكويتي" بنحو 333.4 مليون دينار كويتي، وجاء "بنك الكويت الوطني" في المرتبة الثانية بنحو 275.3 مليون دينار كويتي، وشركة "الاتصالات المتنقلة (زين)" في المرتبة الثالثة بنحو 111.7 مليون دينار كويتي، واحتل "البنك التجاري الكويتي" المرتبة الرابعة بنحو 69.2 مليون دينار كويتي. وعلى النقيض، حققت عشر شركات أعلى خسائر مطلقة بنحو 47.9 مليون دينار كويتي، ضمنها حققت شركة "المزايا القابضة" أعلى مستوى خسائر مطلقة بنحو 24.8 مليون دينار كويتي، تلتها شركة "مجموعة عربي القابضة" بنحو 4.2 مليون دينار كويتي.

نتائج البنك التجاري الكويتي – النصف الأول 2023

أعلن البنك التجاري الكويتي نتائج أعماله للنصف الأول من العام الحالي، والتي تشير إلى أن البنك حقق أرباحاً (بعد خصم الضرائب) بلغت نحو 69.2 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 44 مليون دينار كويتي خلال الفترة نفسها من عام 2022، أي أن البنك سجل ارتفاعاً بنحو 25.2 مليون دينار كويتي أو بنحو 57.4 %. ويعزى هذا الارتفاع في مستوى الأرباح الصافية، إلى ارتفاع الإيرادات التشغيلية بقيمة أعلى من ارتفاع المصروفات التشغيلية، إضافة إلى زيادة الاستردادات مقابل المخصصات.

وفي التفاصيل، ارتفعت جملة الإيرادات التشغيلية بنحو 18 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 27.5 %، لتبلغ نحو 83.2 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 65.2 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من العام الفائت. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع جميع بنود الإيرادات التشغيلية، أهمها ارتفاع بند صافي إيرادات الفوائد بنحو 15.5 مليون دينار كويتي أو بنسبة 39.4 %، وصولاً إلى نحو 54.8 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 39.3 مليون دينار كويتي. وارتفع أيضاً، بند أتعاب وعمولات بنحو 1.4 مليون دينار كويتي وبنسبة 6.9 %، ليبلغ نحو 21.6 مليون دينار كويتي مقابل نحو 20.2 مليون دينار كويتي.

وارتفعت جملة المصروفات التشغيلية للبنك بقيمة 3.6 مليون دينار كويتي أي بنسبة 16 %، وصولاً إلى نحو 26.1 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 22.5 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من عام 2022، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع معظم بنود المصروفات التشغيلية. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 31.3 % بعد أن كانت عند نحو 34.4 %. وبلغت جملة المخصصات (شاملاً صافي المعكوس "المحمل" من مخصص انخفاض القيمة ومخصصات أخرى) نحو 15.3 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 3.1 مليون دينار كويتي، أي بزيادة بنحو 12.2 مليون دينار كويتي مما انعكس إيجابياً على صافي الأرباح كما أسلفنا. وعليه، ارتفع هامش صافي الربح إلى نحو 83.2 % بعد أن كان نحو 67.4 % خلال الفترة المماثلة من عام 2022.

وبلغ إجمالي موجودات البنك نحو 4.247 مليار دينار كويتي بانخفاض بلغت نسبته 1.5 % وقيمته 63.2 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 4.310 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2022، وانخفض بنسبة 1.8 % أو بنحو 76.9 مليون دينار كويتي عند المقارنة بإجمالي الموجودات في النصف الأول من عام 2022، حينها بلغ نحو 4.324 مليار دينار كويتي. وسجل أداء محفظة قروض وسلفيات للعملاء انخفاضاً بلغ قدره 33.9 مليون دينار كويتي ونسبته 1.4 %، ليصل إلى نحو 2.386 مليار دينار كويتي (56.2 % من إجمالي الموجودات) مقابل 2.420 مليار دينار كويتي (56.1 % من إجمالي الموجودات) كما في نهاية عام 2022، بينما ارتفع بنحو 3.2 % أو ما قيمته 74.3 مليون دينار كويتي عند مقارنته بالفترة نفسها من عام 2022، حين بلغ نحو 2.311 مليار دينار كويتي (53.5 % من إجمالي الموجودات). وبلغت نسبة إجمالي قروض وسلفيات إلى إجمالي الودائع نحو 87.4 % مقارنة بنحو 87.5 %. وانخفض بند استثمارات في أوراق مالية بنحو 38.4 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 10.3 %، وصولاً إلى 334.5 مليون دينار كويتي (7.9 % من إجمالي الموجودات) مقارنة مع 372.9 مليون دينار كويتي (8.7 % من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2022، وانخفض بنحو 254.4 مليون دينار كويتي وبنسبة 43.2 %، عند المقارنة بما كان عليه في الفترة المماثلة من العام الفائت حين بلغ 588.9 مليون دينار كويتي (13.6 % من إجمالي الموجودات).

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت انخفاضاً بلغت قيمته 64.6 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 1.8 %، لتصل إلى نحو 3.585 مليار دينار كويتي مقارنة بنحو 3.650 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2022، بينما ارتفعت بنحو 97.3 مليون دينار كويتي أي بنسبة ارتفاع بلغت 2.8 % مقارنة بنحو 3.488 مليار دينار كويتي في نهاية النصف الأول من العام الفائت. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 84.4 % مقارنة بنحو 80.7 %.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي إلى أن مؤشرات ربحية البنك كلها قد سجلت ارتفاعاً مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2022. إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE) إلى نحو 20.9 % مقارنة بنحو 10.9 %. وسجل مؤشر العائد على معدل موجودات البنك (ROA) ارتفاعاً حين بلغ نحو 3.2 % قياساً بنحو 2.0 %. ومعه ارتفع مؤشر العائد على معدل رأسمال البنك (ROC)، ببلوغه نحو 69.5 % قياساً بنحو 44.1 %. وارتفعت ربحية السهم (EPS) إلى نحو 36.8 فلس مقارنة بنحو 22.2 فلس. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ الربحية (P/E) نحو 6.9 ضعف مقارنة مع 11.3 ضعف (أي تحسن)، نتيجة ارتفاع ربحية السهم الواحد بنسبة 65.8 % مقابل ارتفاع أقل لسعر السهم وبنسبة 1.0 % مقارنة مع 30 يونيو 2022. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية (P/B) نحو 1.5 مرة مقارنة بنحو 1.2 مرة.

الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي أقل نشاطاً، حيث انخفض مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، وكذلك قيمة المؤشر العام (مؤشر الشال). وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 635.6 نقطة، بانخفاض بلغت قيمته 2.3 نقطة ونسبته 0.4 % عن إقفال الأسبوع الماضي، وظل منخفضاً بنحو 23.0 نقطة أي ما يعادل 3.5 % عن إقفال نهاية عام 2022.

منذ يناير 2017 تشكلت في الكويت 10 حكومات والوزراء التسعة زائدا رئيس الوزراء ونوابه الذين استعرضوا "الرؤية" لم يعودوا ضمن الحكومات الأخيرة

الاقتصاد لا يزال يولد بنسبة 70 % من قطاع عام ضعيف الإنتاجية عالي التكلفة

مجرد عقد مقارنة بين المستوى والكلفة والمدى الزمني لإنجاز البنى التحتية مقارنة بدول الجوار كافٍ للحكم على مدى تخلفها وفسادها

نجاح قانون "الدين العام" رهن بأن يكون العائد من استخدامات أمواله إما يحقق عائدا ماليا أعلى من تكلفته أو يخلق فرص عمل واسعة

البنك التجاري حقق 69.2 مليون دينار أرباحا صافية مسجلا ارتفاعا بنحو 25.2 مليونا بنسبة 57.4 %

	الشركات	عدد الشركات المدرجة	أرباح الشركات المدرجة (بالدينار الكويتي) النصف الأول 2022	النصف الأول 2023	التغير قيمة (بالدينار الكويتي)	التغير %	نسبة من الإجمالي 2022	نسبة من الإجمالي 2023
1	البنك	6	(116,000)	67,000	11,750,000	11.7%	16.2%	16.2%
2	شركات الصناعة	2	2,000	10,000	8,000	400.0%	0.2%	0.2%
3	الخدمات	22	(1,000,000)	84,000	1,084,000	108.4%	17.3%	17.3%
4	شركات الاستثمار	3	4,000	8,000	4,000	100.0%	0.2%	0.2%
5	شركات العقار	3	2,000	2,000	0	0.0%	0.2%	0.2%
6	شركات التأمين	10	3,000	34,000	31,000	1033.3%	0.2%	0.2%
7	الأغذية	4	1,000,000	1,000,000	0	0.0%	16.2%	16.2%
8	شركات الخدمات	1	2,000	2,000	0	0.0%	0.2%	0.2%
9	الطاقة	11	2,000	10,000	8,000	400.0%	0.2%	0.2%
10	الصناعة	11	1,000,000	1,000,000	0	0.0%	16.2%	16.2%
11	التكنولوجيا	1	(1,000,000)	84,000	1,084,000	108.4%	17.3%	17.3%
12	شركات الخدمات	44	3,000	34,000	31,000	1033.3%	0.2%	0.2%
13	شركات العقار	1	2,000	2,000	0	0.0%	0.2%	0.2%
	بنك الخليج	119	1,125,183	1,408,766	283,583	25.2%	100.0%	100.0%

جدول يبين أرباح الشركات المدرجة في بورصة الكويت عن النصف الأول من 2023

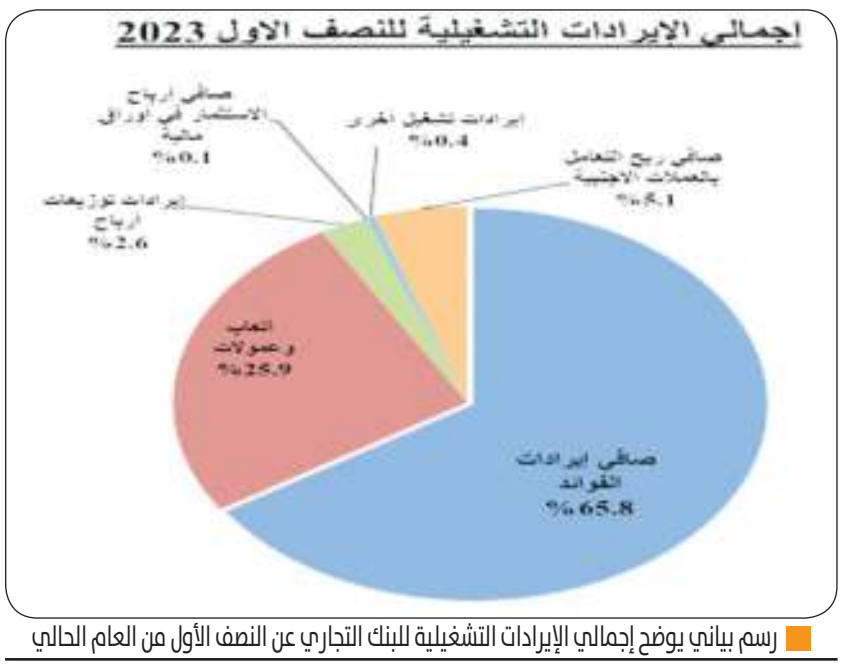

رسم بياني يوضح إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك التجاري عن النصف الأول من العام الحالي